

كلمة سعادة د. علي بن صميخ المري

رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

الدوحة-قطر

أصحاب السعادة..السيدات و السادة

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته،،

يطيب لي في مستهل كلمتي أن أعرب لجمعكم الكريم عن خالص تقديري و امتناني لحضوركم الاجتماع السنوي الثامن عشر لمنتدى الآسيا باسفيك الذي تشرف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان باستضافته و تنظيمه بالمشاركة مع المنتدى، تحت رعاية كريمة من معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء.

كما اسمحوا لي أن أعبر عن شكري و امتناني لتقلي رئاسة المنتدى من السيدة أمارا بوناسابيش رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تايلاند، مقدراً و مثنياً جهودها لتحقيق قيم و أهداف المنتدى في حماية في تعزيز حقوق الإنسان لشعوب منطقة الآسيا باسفيك، و متعهداً باستكمال تلك الجهود.

إن من أهم اختصاصات المنتدى وفقاً لنظامه الأساسي، دعم تأسيس و تطوير مؤسسات وطنية، و تعزيز علاقة تلك المؤسسات مع هيئة الأمم، والحكومات، و منظمات المجتمع المدني ، إضافة لتقديم المشورة اللازمة لبناء القدرات. لذا و كأحد أعمال هذا الاجتماع أقيمت أمس جلسة الحوار التفاعلي بين المؤسسات الوطنية و المجتمع المدني، إذ يسعدني أن أنتهز الفرصة لأرحب بشبكة المجتمعات الغير حكومية (ANNI) كأكبر تجمع لمؤسسات المجتمع المدني في آسيا. و أن أؤكد على أهمية الدور الذي

يلعبه المجتمع المدني في مناقشة الآليات والوسائل التي تمكن المؤسسات الوطنية من تأدية مهامها.

نجتمع اليوم كشركاء لنناقش عدة قضايا رئيسة في حقوق الإنسان، ألا وهي دور المؤسسات الوطنية إلى جانب الحكومات و مؤسسات المجتمع المدني في الانتقال السلمي للديمقراطية، ودورها في العمل مع قوى الأمن و الشرطة لضمان احترام مبدأ سيادة القانون، ودورها في الديمقراطية و الحكم الرشيد. إضافة إلى عرض خطة عمل (الآسيا باسفيك) لحقوق النساء و الفتيات .

إن من أهم الدروس التي تعلمناها في السنوات الأخيرة هي مسألة التداخل الكبير بين عوامل الفقر والجوع وتأثيرات المناخ واضطراب السياسات المالية و الاقتصادية مع مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد وتمكين المرأة في كافة مجالات الحياة، وأنه لا يمكن التعامل مع هذه العوامل على إنفراد ولكن ضمن منظومة فكرية متكاملة تضع السياسات اللازمة لمواجهة هذه التعقيدات المتزايدة وهذا التداخل المؤثر.

إن علاقة حقوق الإنسان بالديمقراطية علاقة جدلية ووثيقة، إذ لا يمكن الحديث عن حقوق الإنسان في غياب الحريات الخاصة والعامة وانعدام الديمقراطية الحقيقية القائمة على المساواة وتكافؤ الفرص والمبنية أيضا على العدالة الاجتماعية و الإيمان بالاختلاف وشرعية التعدد. كما أن أعمال مبدأ سيادة القانون من الضمانات الأساسية لكافة فئات حقوق الإنسان، و للمؤسسات الوطنية مهام كثيرة، أقلها الاضطلاع بعملية الرقابة، وتسهيل اللجوء إلى طرق الانتصاف.

إن هذا الاجتماع الهام ينعقد في ظل مناخ دولي يزداد فيه الاقتناع بأهمية تعزيز وحماية حقوق الإنسان، في ظل ما تشهده المنطقة العربية من تحولات وتغيرات أصبحت محور اهتمام العالم لكونها تؤثر على الأمن و السلم الدوليين. حيث يفرض الواقع الجديد لهذه التجربة على الجميع إلقاء نظرة فاحصة لاستشراف المستقبل، لتجنب التكلفة الباهظة التي تدفعها الشعوب من أمنها و سلامتها و استقرارها، إن أمامنا من التجارب ما يحثنا و بشكل حقيقي-كمؤسسات وطنية- للعمل من أجل الاستجابة لمطالب الشعوب في التغيير و الإصلاح والحرية والديمقراطية وصولاً الى رفع مستوى معيشة الفرد وتنمية المجتمع بأسره ، و ذلك لن يتم إلا من خلال

تعاون وثيق و شراكة حقيقية مع الحكومات و المجتمع المدني، أن نوحّد نظرتنا و فهمنا لقضايا حقوق الإنسان و أن نتفق على آليات حل الإشكالات و التحديات. نتطلع نقاشات ملهمة و محفزة، وأن نخرج بتوصيات تتناسب مع طموحاتنا، و أن تكون قابلة للتطبيق ضمن أنشطتنا المحلية.

ختاماً أود من خلال هذا المنبر أن أشير لتأسس الشبكة عربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان منذ العام 2011 و تضم 14 مؤسسة وطنية عربية منها ثلاث مؤسسات تتمتع بالعضوية الكاملة في *APF*، للشبكة صفة مستقلة، مقرها الدوحة و يترأسها حالياً المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب الذي بدأ يشرف على وضع الاستراتيجية و خطة العمل، حيث سيكون بإمكانكم الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني للشبكة قبل بداية العام 2014. كما ستعمل الشبكة على مد جسور التعاون مع *APF* إذ نصت المادة (6) من نظامها الأساسي على أنه من مهام الشبكة " توطيد التعاون والتنسيق بين المؤسسات الوطنية، واللجنة التنسيقية، والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة".

لا يسعني سوى أن أتقدم بالشكر الجزيل لحسن استماعكم، و أيضاً الشكر لكل من ساهم بالتنظيم و التنسيق من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، و السكرتارية التنفيذية المنتدى على جهودهم الكبيرة لتنظيم هذا الاجتماع.